ومن هنا يمكننا أن نفهم لماذا كان التعدد الدلالي عقبة تواجه اللغوي عند التحليل، وينبغي تذليلها.

«هناك مشكلات. . .

فأولاً: نحن لا نستطيع أن نميز على نحو واضح بين ما إذا كان معنيان متفقين أو مختلفين ومن ثم نحدد على نحو دقيق كيفَ تكون للكلمة معان كثيرة لأن المعنى لا يحدد أو يميز عن المعاني الأخرى بسهولة [1]»، هذه كانت فقط بدّاية حديث بالمر عن المشكلات التي تواجه محلّل المعنى متخذاً أمثلته وتطبيقاته اللغوية من اللغة الإنجليزية، وقد استطرد بعدها في الحديث عن عدم إمكانية التحديد التي بدت كأنها الإشكالية الأساسية في رؤيته لعلم الدلالة، كما يتضح من الصفحات الأولى في كتابه[2].

لكنه مع ذلك، يبقى في إمكاننا البدء من الأبسط لمعرفة ما يعنيه اللغويون عندما يقولون: «تعدد الدلالة».

الرجوع إلى قاموس الاصطلاحات اللغوية والصوتية لأحد أساتذة اللغويين المعاصرين «David Crystal» [3] يعطينا تقسيمًا واضحًا للنوعين الكبيرين اللذين يتوزعان ظاهرة تعدد دلالة اللفظ بمفهومها العام الذي نتصور إمكان وجوده في اللغات الإنسانية جميعا بدرجات متفاوتة بحسب اختلاف طبائع هذه اللغات وخصائصها.

فتحت مادة Homonymy يعطينا دافيد كريستال هذا التعريف: «مصطلح مستعمل في التحليل الدلالي للإشارة إلى مواد معجمية (كلمات) لها نفس الصورة لكنها مختلفة في المعنى».

كما قدم لنا تحت مادة Polysemy تعريفًا آخر للنوع الأوّل، ويبدو أن هذا التعريف الآخر أكثر تفصيلاً ودقة إذ جاء في سياق المقارنة بين الاصطلاحين.

فتحت مادة Polysemy عرف Homonymy على أنّه:

«مادتان معجميتان تصادف أن اتخذتا بنية (صورة) صرفية واحدة».

---

(١) ف. ر. بالمر، علم الدلالة، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص٩.

(٣) David Crystal, a Dictionary of linguistics and phonetics, 3 rd Ed. Blackwell, Oxford, 1994.